العلاقة بين الملكية والاستغلال. كما تشير هذه الحقائق الى ان المشكلة الفعلية للملكية التي يعاني منها القطاع الزراعي قد لا تختص بحجم الحيازة او بعدد المالكين لها، بل بالقدرة على استغلالها بشكل اقتصادي وضمن مفهوم اجتماعي متوازن. ففي الملكيات ذات الحيازات الفردية الكبيرة قد يعجز اصحابها عن استغلالها بسبب ضعف الامكانات المادية لديهم، او بعدهم عنها، او قيام سوق العمل باستغلال اوضاعهم بحيث يطغى عامل ارتفاع اجور العمل على جميع عوامل الانتاج الاخرى مما يؤدي الى عزوف المالك عن استغلال ارضه. وفي الحيازات صغيرة الحجم، فقد يمنع صغر حجمها من استغلالها بشكل اقتصادي الامر الذي يحتم على المالك ان يبحث له عن مصدر رزق أخر، وقد يعيق حق الملكية هنا الاستغلال المجدي للارض. والى ان تتوفر الظروف الموضوعية في ايجاد صيغ اجتماعية تضمن التوازن في العلاقة بين حقوق الملكية وحقوق الاستغلال، فلسوف تبقى امكانات تطوير الزارعة مرهونة بتوفر تلك الظروف.

٣-٣-٤ وعليه، فان اي تطوير له اثره في العملية الزارعية لا بد وان يأخذ تلك الحقائق بعين الاعتبار. وطالما ان التطوير يجب ان يبدأ في الوحدة المزرعية، فان تنظيم العاملين في تلك الوحدة - سواء اكانوا مالكين لها او عاملين فيها- يصبح اساسا لتطوير العمل الزراعي. وتصبح قضية اختيار النظام الاجتماعي/ الاقتصادي هي العامل الاهم لتنظيم المزارعين وتطوير الزراعة. ويصبح تطبيق اهداف التطوير مرتكزا على وجود مثل هذا النظام اولا، وعلى وضع الاستراتيجيات والخطط الانتاجية والتسويقية والتمويلية ثانيا، وعلى توفر الخدمات المساعدة ثالثا، وعلى التزام العضو بالتنظيم والخطط رابعا، وعلى ما يمكن تسميته بالتنظيم المحصولي للحقول الزراعية خامسا.

٣-٣-٥ وقد يكون نظام التعاونيات الانتاجية هو الاقدر على ايجاد الحلول المرضية والدائمة لمشكلة العلاقة فيما بين ملكية الموارد وبين حقوق استغلالها، وبحيث يمكن تخطي مشاكل تفتت الملكيات او مشاكل عدم القدرة على استغلال الملكيات الكبيرة بصورة فردية. وقد يتطلب الامر اجراءات ضم الاراضي او توحيد العمل فيها لتناسب متطلبات تطوير الاعمال الحقلية المختلفة ولضمان تنفيذ الخطط الانتاجية وادخال التكنولوجيات الحديثة والتقليل من كلفتها.

ويبدو ضروريا طرح بعض المفاهيم حول صلاحية النظام التعاوني لتطبيق برامج الاستصلاح الزارعي من خلاله، وحول نوع التنظيم التعاوني المطروح.